تاريخ المحاضرة: 2022-12-24

محاضـــرة من تقـــــديم

الدكتور/ سليمان الشحومي

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــون رقم 46

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــوان:

المؤسســـات والفشـــل الاقتصـــادي

المؤسسات و الفشل الاقتصادي

المؤسسات و الفشل الاقتصادي

لماذا تفشل الدول اقتصاديا ؟

كيف يصنع الفشل و الازدهار ؟

التحول من المؤسسات الاستحواذية الي الشاملة

الفوضى الخلاقة

المؤسسات في الاقتصاد الليبي

الاقتصاد الليبي وحالة الفشل

المخرج من حالة الفشل؟

لماذا تفشل الدول اقتصاديا ؟

ناقش جيمس روبنسون و دارين أجيمو غلو في كتابهم "لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر" الكيفية التي تُحدد فيها مؤسسات سياسية واقتصادية من صنع الإنسان الفجوات العالمية في مجالي الثروة والفقر، والصحة والمرض، والغذاء والمجاعة.

ناقشا واثبتا عدم قدرة فرضيات الموقع الجغرافي ، الثقافة ،الجهل علي تفسير أسباب فشل الأمم و عدم مقدرتها علي حل مشكلاتها المزمنة.

كيف يصنع الفشل و الازدهار ؟

- المؤسسات الاقتصادية الشاملة
- هي مؤسسات تسمح و تشجع علي المشاركة الفعلية للقطاع الأكبر من المواطنيين في الانشطة الاقتصادية التي تساهم في الشخصية و التي تمكن الافراد من تحديد الاختيارات التي يرغيون تحقيق اكبر استفادة ممكنة من مهاراتهم و مواهبهم فيها.
- وجود مؤسسة سياسية مستبدة او متحكمة وطبقة كليبتوقراط تسعي للسيطرة علي السلطة و تزداد قدرتهم علي السيطرة علي مفاصل الدولة و سلطاتها و تكون لهم القدرة و الرغبة علي انشاء مؤسسات اقتصادية او يتولون هم إدارة و توجيهاها ، فتصبح مؤسسات استحواذية و تعمل لصالحهم بما تساعدهم علي زيادة ثروتهم و ثروة شبكتهم و تامين قوة اقتصادية يعززون من خلالها سيطرتهم السياسية الي اقصي درجة ممكنة و علي حساب المجتمع، وهذا النوع من المؤسسات هو الذي يعزز فرص الفشل الاقتصادي (تجارب الاتحاد السوفيتي ، مصر ، ليبيا و اغلب دول العالم الثالث).

- السلطة السياسية المقيدة في اطار القانون و الشفافية و المهنية و التي تقوم علي اساس توزيع السلطة و تنوعها و تعزيز الفصل بين اشكالها، تنمو في ظلها المؤسسات الاقتصادية الشاملة و التي تساهم في تنمية و تطوير الاقتصاد و تحقق المساهمة الفردية و الجماعية المطلوبة.
- هذا يقودنا الي ما هي الدولة او السلطة التي نتحدث عنها :
- السلطة السياسية المقيدة في اطار القانون و الشفافية و المهنية و التي تقوم علي اساس توزيع السلطة و تنوعها و تعزيز الفصل بين اشكالها، تنمو في ظلها المؤسسات الاقتصادية الشاملة و التي تساهم في تنمية و تطوير الاقتصاد و تحقق المساهمة الفردية و الجماعية المطلوبة.
- هذا يقودنا الي ما هي الدولة او السلطة التي نتحدث عنها :
- عرف ماكس فيبر الدولة و قال انها " الدولة هي التي تمثل احتكار العنف المشروع " بدون هذا الاحتكار و درجة المركزية التي تحتاجها فان الدولة لا يمكنها ان تقوم بدور المنظم و المطبق للقانون و مقدم الخدمات العامة المناسبة و تنظيم النشاط الاقتصادي و الاستثماري المرتبط ، و في حالة عجز الدولة عن القيام بهذا الدور تصبح دولة فاشلة و عاجزة و مسلوبة الإرادة و القدرة علي القيام بادوارها المطلوبة.
- هذا الوضع المتازم يزدهر فيه نشاطات اقتصادية احتكارية و متزاوجة مع السلطة و تخدم طبقة المنتفعين السياسيين و أصحاب الثروات الاقتصادية و مما يمكنهم و يعزز قدرتهم علي النهب المنظم و المؤسساتي لثروات المجتمع.

المؤسسات الاقتصادية تمثل اختيار المجتمع فاما ان تكون شاملة للجميع و تعزز علي النمو و الازدهار الاقتصادي ، او تكون عقبات امام النمو و التطور الاقتصادي .

يقول جيمس روبنسون و دارين أجيمو غلو ان الامم تفشل عندما تكون لديها مؤسسات استحواذية تدعمها مؤسسات سياسية تمنع وتعيق التقدم الاقتصادي و بالتالي فان فهم السياسات التي تمارسها هذه المؤسسات الاستحواذية يشكل الأساس لفهمها و ادراك أسباب فشل الأمم اقتصاديا.

المؤسسات الاستحواذية يمكن ان تحقق النمو الاقتصادي و لكنه ليس مستدام و قد ينعكس و يتحول الي انهيار شامل بسبب تعقيدات التطور التكنولوجي والتقدم وانعدام الفوضى الخلاقة المطلوبة لصنع التطور الاقتصادي كما حدث في اعقاب الثورة الصناعية .

- الخلاصة ان القدرة علي صناعة الفشل او الازدهار تعتمد علي التوزيع و القدرة علي ممارسة السلطة و الذي سوف يضعف و يقوض في النهاية أسس الازدهار الاقتصادي الفعلية اذا لم تتحول المؤسسات السياسية من النموذج الاستحواذي الي النموذج الشامل و الذي يعزز دور و قدرة المؤسسات الاقتصادية الشاملة علي قيادة الاقتصاد .

التحول من المؤسسات الاستحواذية الي الشاملة

- التحول نحو المؤسسات الاقتصادية الشاملة يتطلب أولا البدء في التحول التدريجي نحو المؤسسات السياسية الشاملة .
- لقد بداء التحول الأساسي عندما اصدر البرلمان الإنجليزي في عام 1623 قانون حاول من خلاله الحد من سلطة الملك في منح الاحتكارات و براءات الاختراعات وفقا لإرادته و للطبقة المخملية و ليس لعامة الشعب
- و حدث التحول التدريجي الكبير عقب الثورة الفرنسية و تبعاتها علي بريطانيا ، و اطلق الامر مع الغاء قوانين الاحتكار وحظر استيراد الحبوب و الذي الحق ضربة كبيرة بملاك الأراضي الاقطاعيين و وفر بذور رخيصة و قام رئيس وزراء بريطانيا في عام 1871 (جلادستون) بفتح مؤسسات الخدمة العامة امام التفتيش و وضعت معايير الجدارة و الكفاءة
- وكان التحول للمؤسسات الشاملة دور هام في اصلاح نظام عمل المؤسسات الحكومية و خصوصا الخدمات العامة مثل التعليم و الصحة

الفوضى الخلاقة الاقتصادية

- الثورة الصناعية انطلقت في إنجلترا و قفزت اكبر خطواتها بسبب وجود المؤسسات الاقتصادية الشاملة في اعقاب الثورة الكبرى و التي عززت حقوق الملكية بالدرجة الاولي والأسواق المالية و منعت الإحتكارات و جعلت النظام السياسي اكثر انفتاحا و استجابة للاحتياجات و لتطلعات المجتمع الاقتصادية واطلاق العنان لأصحاب المواهب و الابداع من تقديم اختراعاتهم و بضمان حقوق ملكيتهم مما انتج مؤسسات اقتصادية جديدة فاعلة بالاقتصاد الوطني الإنجليزي.
- لماذا حدث هذا التطور في إنجلترا بالقرن السابع عشر؟ و لماذا طورت إنجلترا مؤسسات سياسية تعددية و ابتعدت عن المؤسسات السياسية الاستحواذية ؟
- السبب هو الفوضة الخلاقة التي هدمت النظم القديمة المحتكرة و المسيطرة بشكل احادي و المستحوذة علي المغانم من قبل اطراف محددة و اهمال التوزيع العادل و التي جاءت بعد صرع سياسي و حروب طويلة اوصلتهم الي ان المؤسسات الشاملة هي المخرج للنظام السياسي و النظام الاقتصادي.
- إنَّ الفوضى الخلاقة هي عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة في التغيير أملتها تطلعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغيير في شتى المستويات وخاصة منها السياسية والاقتصادية

- السبب قد يكون الأساسي لحدوث الفوضى الخلاقة :
- الإفساد التنموي الذي ينتهي بالاقتصاد الوطني إلى اقتصاد تابع، وتفقد الملايين قدرتها على الإنتاج، ويتحول الوطن إلى مستهلك كبير لأشياء تأتيه من الخارج والذي يدفع ثمنه كاملاً من موارده الطبيعية وركائزه المدفون تحت أرضه من معادن وبترول وخامات متعددة.

المؤسسات في الاقتصاد الليبي

- **المؤسسات الاستحواذية شائعة في بلانا ليبيا و مسيطرة منذ ان تم التحول الي الملكية الحكومية الشاملة في وقت من الأوقات ، بل ليس ذلك فقط و في تقديري قد يرجع الي ظهور النفط بشكل مفاجئ و الحيرة التي صاحبت كيف يتم ادارته و توزيع ثروته علي اطراف الدول الحديثة و التي ترزح تحت وطئه الفقر و الجهل و ضعف الخبرة و التجربة في الإدارة و التنظيم و لإزالت النعرات الجهوية طاغية و مؤثرة في القرار السياسي و الاقتصادي. ولعل هذا الحوار عاد من جديد في قوالب متعددة بين اطراف الصراع و لكن ليس بهدف تطويره و لكن يبدو بهدف السيطرة و الاستحواذ علي الموارد.**

- استمر و جود المؤسسات الإستحواذية كلاعب أساسي بالاقتصاد الليبي حتي مع انحسار دور القطاع العام و لكن المؤسسات الاستحواذية هي عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الاقتصادية تعمل في ظل اطار سياسي يوفر لها أسس الاستمرار بسبب وجود طبقة او مجموعة ترغب في تعظيم ثرواتها الشخصية و تعزيز قدرتها علي التاثير في المجتمع عبرها .
- الاقتصاد المصري يرزح تحت وطاة المؤسسات الاستحواذية و تجلت في برنامج الخصخصة و الذي عزز من سيطرة رجال اعمال محددين لهم علاقات نافذة مع السلطة و النتائج ليست فشل الخصخصة ولكن استمرار تعثر الاقتصاد المصري و تعمق مشكلات الفقر و تركز الثروة في يد الاستحواذين.
- المؤسسات الاستحواذية في ليبيا هجين بين ملكية عامة في يد الدولة قادرة علي توليد الدخل مثل قطاع النفط و الاتصالات و صناديق حكومية منتشرة وشركات حكومية عملاقة تستنزف الأموال بحجة تقديم الخدمات مثل الكهرباء و جهاز تنمية ونطوير المراكز الإدارية و غيرها من الثقوب السوداء في قلب الاقتصاد الليبي . و مجموعة مؤسسات استحواذية في يد قطاع خاص عبر أصحاب اعمال و سياسيين و مسلحين نظاميين و مليشيات يستحوذ من خلالها علي الاقتصاد و السوق في ظل الهشاشة و الضعف مملوك من اطراف سياسية او ذات علاقات سياسية . كل هذه المؤسسات الاستحواذية ستكون غير قادرة علي المساهمة في النمو و التطور الاقتصادي مهما كانت قدرتها علي السيطرة علي الاقتصاد و توجيه دفته و يحاول ملاكها التستر بغطاء القطاع الخاص و دوره في التنمية و لكنه كمن يركب حصان جامح و بدون سرج و حتما سيسقط منه مغشيا او مكسورا علي احسن تقدير..

هل الاقتصادي الليبي فاشل ؟

- ان الفشل الاقتصادي يرجع في اغلبه الي ان المؤسسات الاستحواذية المستخلصة و المولدة للثروات لا تخلق الفرص و الحوافز للأفراد و المبادرين والمستثمرين الراغبين في خوض غمار النشاط الاقتصادي، القطاع النفطي الليبي يكاد يكون المصدر الوحيد ليس لايرادات الحكومة و يدار عبر منظومة تكرس الاستحواذ و السيطرة و تفتقد مؤسساته للشفافية و الحوكمة و الانفتاح و المشاركة المؤسساتية.
- المؤسسة الوطنية للنفط علي الوجه الاخر هي مؤسسة محتكرا و لا يسمح باي دور يشارك معه بموجب القانون طبعا و تفرض عليه المؤسسة الاستحواذية السياسية طوقا ، و بل مؤخرا تستخدمه كورقة سياسية للمراهنة علي مستقبل البلاد و شعبها بالكامل.

- البنك المركزي و الذين يمثل احد ابرز المؤسسات الاستحواذية بسبب سيطرته علي الايردات بالعملة الأجنبية و التي هي المحرك شبه الوحيد لعجلة الاقتصاد الذي اصبح يغرق بشكل كبير في مستنقع الاستيراد وجعل المصرف المركزي الموزع الوحيد و المحتكر وطالما استمر هذا النمط الاستحواذي من قبل المؤسسات الرئيسية بالبلاد بالعمل عبر سيطرة المؤسسات الاستحواذية علي كل ما يولد دخول و ثروات كبيرة ، و لم نتحول الي منظومة المؤسسات الشاملة و لم يتم ابعاد مصادر الدخل و النشاط الاقتصادي عن سلطة السياسيين و البيروقراطيون النفعيون فسوف يستمر نموذج المؤسسات الاستحواذية و سوف ينتهي بفوضى خلاقة قد تذهب بنا نحو إعادة بناء المؤسسات او الي الانهيار الشامل.

المؤسسات المالية الليبية

- هناك نقاش مستمر بين الاقتصاديين حول هل المؤسسات المالية تقود النمو بالاقتصاد ام ان النمو الاقتصادي هو الدافع للمؤسسات المالية .
- تعتبر المؤسسات المالية بأنها جميع المنشأت والمؤسسات والشركات التي تُزود السوق بالأموال؛ وذلك من خلال تحويل هذه الأموال من قِبل المستثمرين للعملاء على شكل قروض أو ودائع أو حتى استثمارات. وتُعتبر البنوك التجارية من أكثر أنواع المؤسسات المالية انتشاراً، ويليها بنوك الاستثمار وشركات الوساطة أو الوكلاء الاستثماريين، كذلك صناديق إدارة الأصول وشركات التأمين. وهنالك العديد من أنواع المؤسسات المالية المنتشرة بالأسواق مثل الاتحادات الائتمانية، وشركات تمويل المشاريع الصغيرة المنتشرة بشكل كبير.

واقع المؤسسات المالية الليبية

- هيكل المؤسسات المالية القائمة
- المصارف :مصارف تجارية حكومية و شبه حكومية و تخضع لسيطرة البنك المركزي من حيث الملكية و الاشراف و الرقابة
- مصارف خاصة و مختلطة غير واضحة هيكل الملكية بسبب قيود الملكية و تتعرض لضغوط و تدخل مباشر لبعض الملاك المسيطرين في الإدارة مما يفقد استقلالية مجلس الإدارة قدرته علي العمل ويضعف قدرتها علي ان تكون مؤسسات شاملة و قادرة علي ترسيخ قواعد المنافسة و الشفافية.
- سوق راس المال و مؤسساته
- صناديق الاستثمار ودورها المفقود في الاقتصاد

المخرج من حالة الفشل؟

- نصائح و وصفات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بهدف هندسة النمو و تحفيزه
- الإصلاح السياسي و تطوير المؤسسات السياسية الشاملة الحاكمة و إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية و علي راسها المؤسسات المالية
- الشمول الاقتصادي: و إعادة الهندسة الشاملة للاقتصاد و أدوار المؤسسات و مكونات المجتمع هو السبيل للتقدم و الازدهار.

- شكرا لكم علي حسن استماعكم